

Distr.: General
15 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 11 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والسيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، والسيدة خلود خير، الشريكة الإدارية في "إنسايت ستراتيجي بارتنرز"، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، الصين، فرنسا، فييت نام، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" يوم الثلاثاء، 9 آذار/مارس 2021. وأدلى ممثل السودان أيضا ببيان.

ووفقا للإجراءات المبينة في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

080421 170321 21-03490 (A)



المرفق الأول

إحاطة مقدمة من الممثل الخاص للأمين العام للســـودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فولكر بيرتس

أشـكركم، سـيدتي الرئيسـة، على إتاحة هذه الفرصـة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. هذه هي الإحاطة الأولى التي أقدمها إلى المجلس. وإنني ممتن لثقة الأمين العام والمجلس فيّ، وآمل أن يتســنى لي الاعتماد على شراكتكم في دعم عملية الانتقال في السودان.

لقد كنت في الســودان منذ خمســة أســابيع. واجتمعت مع الحكومة الانتقالية والمجلس الســيادي، واســتمعت إلى طائفة واســعة من الســودانيين بشــأن تطلعاتهم والتحديات التي تواجه العملية الانتقالية في السودان. وشرحت أيضا ولاية بعثة الأمم المتحدة وناقشت كيفية تقديم الدعم للسودان على أفضل نحو على أساس القرار 2524 (2020).

وما زلنا نوضح أن الأهداف الاستراتيجية الأربعة لولايتها – وهي دعم الانتقال السياسي، وعمليات السـلام وتنفيذ اتفاقات السـلام، وبناء السـلام وتعبئة الموارد الخارجية – ترتبط مع بعضـها البعض. ويتطلب تعزيز الانتقال السياسي وبناء السلام وحماية المدنيين توافر الموارد اقتصادية والعكس بالعكس.

وتمضـي عملية الانتقال السياسي قدما. لقد تم توسيع المجلس السيادي في 4 شباط/فبراير ليشمل ثلاثة من الموقعين على اتفاق جوبا للسـلام في السودان، وتم تشكيل مجلس وزراء جديد في 8 شباط/فبراير بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك. ولمجلس الوزراء طابع ســياســي وليس تكنوقراطي. وهو عبارة عن ائتلاف واســع قائم على تقاسـم السـلطة بين المدنيين والجيش والحركات المسـلحة. وهناك آراء متباينة حول القدرة السياسية لهذه الحكومة، خاصـة وأنها لا تشمل جميع القوى السياسية. غير أن تمثيل مختلف التيارات والحركات السياسية فضلا عن دوائرها الانتخابية قدمكن هذه الحكومة من اتخاذ وتنفيذ قرارات صعبة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا ما أثبته القرار الأخير بتعويم سعر صرف العملة السودانية.

ووافقـت الحكومـة الجـديـدة أيضـــا على خمس أولويـات وطنيـة تنـاولـت الظروف الاجتمـاعيـة والاقتصـادية، وتنفيذ اتفاق جوبا للسـلام واستئناف المفاوضـات مع الحركتين غير الموقعتين؛ وإصـلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين، والعلاقات الدولية، ودفع عملية التحول الديمقراطي في السودان.

وفي الوقت نفســه، لم تتحقق بعد معالم هامة متوقعة في الوثيقة الدســتورية واتفاق جوبا للســلام، ولا سـيما تشـكيل المجلس التشـريعي الانتقالي، الذي تمثل فيه النسـاء بنسـبة 40 في المائة على الأقل. إن الإسراع بتشكيل مجلس تشريعي تمثيلي ويتسم بالتنوع والشمول أمر بالغ الأهمية لتوسيع نطاق الدعم لعملية الانتقال السياسي.

وهناك مخاوف من ألاّ تتحقق المكاســب التي تحققت في مجال حقوق المرأة في الوثيقة الدســتورية وفي اتفاق جوبا للسلام، مثل لجنة الشؤون الجنسانية وتمثيل المرأة في المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 40 في المائة.

كما أعرب الشباب السوداني عن شعوره بالإحباط بسبب عدم مشاركته في المؤسسات الانتقالية. ولا يسـعني إلا أن أؤكد أن شـمول العملية السـياسـية بما في ذلك جميع قطاعات المجتمع السـوداني المتنوع طوال فترة الانتقال السياسي أمر أساسي لنجاحها.

لقد أُحرز تقدم مؤخرا في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتبين الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء حمدوك أن السودان أصبح بلدا مفتوحا للاستثمار. وكان قرار الحكومة تعويم الجنيه السوداني خطوة شجاعة من شأنها أن تتيح تقديم المساعدة المالية مما يمهد الطريق لتخفيف عبء الديون وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ويمكن لمؤتمر المستثمرين الذي سيعقد في أيار/مايو في باريس أن يساعد في تعبئة الاستثمارات والشراكات الأجنبية الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى توفير فرص العمل والتنمية. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم مثل هذه المبادرات.

ولكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن المصاعب الاقتصادية ما تزال تشكل خطرا على استقرار السودان. لقد وصل معدل التضخم إلى نسبة 304 في المائة في كانون الثاني/يناير. كما يعاني السودان من عجز كبير في الميزان التجاري والمالي وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ومن المتوقع أن يحتاج ربع سكان البلد - 13,4 مليون نسمة - إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك 2,5 مليون من المشردين داخليا. ويستضيف السودان بسخاء مليون لاجئ، منهم 000 70 شخص من الوافدين مؤخرا من إثيوبيا.

وفي حين أن الحكومة الانتقالية أطلقت برنامج دعم الأسرة في 24 شباط/فبراير لتخفيف الضغط على قطاعات كبيرة من سكان السودان، لا يمكننا المبالغة في تأكيد الحاجة إلى دعم مالي واقتصادي مستمر للسودان. ولذلك أحث المجتمع الدولي على تكثيف مساعدته للسودان.

لقد أعطت حكومة السودان الأولوية لدفع عملية السلام قدما مع فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو في الشمال، وفصيل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور. ويُعدُّ الاجتماع الأخير الذي عقده رئيس المجلس السيادي الفريق عبد الفتاح برهان مع السيد الحلو وإعلان الأخير تمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد لمدة خمسة أشهر، من المؤشرات الواضحة على وجود مصلحة مشتركة في استئناف عملية السلام. وسأواصل إشراك أصحاب المصلحة والأطراف المعنية السودانية في عملية السلام. والبعثة على أهبة الاستعداد لمساعدة الجهود الجارية لتحقيق تسوية سلمية شاملة.

ولا تزال حماية المدنيين إحدى أولوياتنا الرئيسية. وفي يناير/كانون الثاني أسفرت الاشتباكات القبلية في الجنينة في غرب دارفور عن مقتل 165 شخصاً ونزوح أكثر من 100 ألف شخص. وتؤكد الاشتباكات اللاحقة في جنوب وغرب دارفور مخاطر وقوع المزيد من أعمال العنف القبلي. وخلال زيارة فريقي الأخيرة إلى دارفور، أعرب النازحون من الرجال والنساء عن مخاوفهم من وقوع المزيد من العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك العنف الجنساني.

وفي هذا الصدد، تعمل الأمم المتحدة على دعم الحكومة الجديدة لتعزيز حماية المدنيين. وطلب وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لحماية المدنيين مساعدة الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الشرطة والإنذار المبكر، ونحن نستجيب لذلك بتقديم المشورة التقنية والدعم لبناء القدرات.

كما يتطلب إحراز تقدم في حماية المدنيين تعزيز الأطر القانونية لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأرحب بقرار السودان اعتماد تشريع للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة‘ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبالمثل تُعتبر الأوامر الصادرة عن النائب العام السوداني بحظر اعتقال الأشخاص واحتجازهم من جانب

القوات غير الشرطية خطوة في الاتجاه الصحيح أيضا. وستظل حماية حيز الاحتجاجات السلمية والنشاط المدني أمراً حاسماً.

إن السلام لن يكون مستداما إلا إذا عولجت الأسباب الجذرية للنزاعات وتداعياتها. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تنفيذ مشاريع للوقاية وبناء السلام في دارفور وأماكن أخرى، بما في ذلك المشاريع التي بدأتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها إزالة الألغام غير المنفجرة، فضلا عن عمليات إزالة الألغام في دارفور والآن في ولاية النيل الأزرق في أعقاب اتفاق جوبا للسلام.

وتتسم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بأنها بعثة صغيرة ذات ولاية واسعة النطاق. ونتخذ مع فريق الأمم المتحدة القطري نهجا متكاملا لتعظيم جهودنا ومواردنا. وسنطلق قريبا برنامج السودان المعني بصنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار، الذي يشكل إطارا مشتركا بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لأجل تنفيذ القرار 2524 (2020) بصورة مشتركة. ونحن ممتنون للدول الأعضاء التي ساهمت في شباك الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لبناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فقد أجريت مناقشات بناءة مع ممثل الاتحاد الأفريقي في الخرطوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسأُقدم إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا الشهر. وتعدُّ البيئة الجغرافية – السياسية المتزايدة التعقيد تحديا آخر يواجه السودان، ولا سيما التوترات على طول الحدود مع إثيوبيا، بما في ذلك الاشتباكات المتقطعة وتبادل الخطابات شديدة اللهجة بين إثيوبيا والسودان. وبالمثل فإن التقارير عن تكثيف العمليات العسكرية في المنطقة الحدودية تثير القلق الشديد. وهناك خطر كبير لاحتمال سوء التقدير والتصعيد. ومن الضروري أن يستفيد المجتمع الدولي من التزام السودان وإثيوبيا المعلن بالتوصل إلى حل دبلوماسي لتعزيز وقف التصعيد والحل السلمي.

ويحرز السودان تقدما كبيرا في عملية الانتقال. بيد أن التحديات المتبقية ما تزال كبيرة. ومن الملح تلبية احتياجات المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وتلتزم البعثة بالتعاون مع الفريق القطري المتكامل بالعمل بشكل وثيق مع جميع عناصر السلطات الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين للتصدي لهذه التحديات والمساعدة على تحقيق تطلعات وأولويات الشعب السوداني. ونحن هنا من أجل السودان بأسره. وأنا على ثقة من أننا سنتمكن من إحداث التغيير بدعم موحد من مجلس الأمن.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة للإبلاغ عن التقدم المحرز في تقليص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لقد زرت السودان خلال الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 7 آذار/مارس. وسررت بالتحاور مع الفريق عبد الفتاح برهان، رئيس المجلس السيادي ودولة السيد عبد الله آدم حمدوك، رئيس الوزراء وكذلك مع وزير الخارجية ووزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الداخلية. واجتمعت أيضا بالولاة في ولايتي وسط وشمال دارفور. لقد قيمت هذه المشاركات التقدم المحرز حتى الآن وناقشت سبل حل المسائل المعلقة المتعلقة بالخفض التدريجي للعملية المختلطة/إغلاقها وترد في المرحلة الانتقالية اللاحقة للعملية المختلطة.

وأود أن أشيد بجهود حكومة السودان في مسارها الانتقالي لتحملها المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين تمشيا مع خطتها الوطنية لحماية المدنيين. وأشيد، على وجه الخصوص، بالمستوى الرفيع للتنسيق بين فرقة العمل المشتركة والعملية المختلطة لتيسير عملية الخفض التدريجي للعملية، وبالتزام الحكومة فيما يتعلق بالاستخدام المدني للمواقع التي تم تسليمها في نهاية المطاف، والترتيبات الأمنية لضمان خروج العملية المختلطة بطريقة آمنة وكريمة علاوة على تيسير العمليات الإدارية المطلوبة. وفي هذا الصدد، يسرني بصفة خاصة أن أبلغكم بأنني وقّعت خلال زيارتي على الاتفاق الإطاري الذي طلبه المجلس لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الشراكة التعاونية مع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية.

وتُتابع البعثة جهودها لتلبية طلب المجلس المتعلق بإنهاء سحب جميع الأفراد النظاميين والمدنيين بحلول 30 حزيران/يونيه 2021 بخلاف أولئك المطلوب سحبهم لتصفية البعثة. وأعيد أفراد ثلاث وحدات من بين 18 وحدة لم يُنظر في دراستها بوصفها وحدة حراسة إلى أوطانهم. وسيكفل الجدول الزمني المعجل للخفض مغادرة جميع الأفراد النظاميين بحلول نهاية أيار/مايو، مما يسمح بحزيران/يونيه بوصفه فترة فاصلة لأية طوارئ غير متوقعة علاوة على تجنُّب بداية موسم الأمطار. وبالإضافة إلى ذلك تم بالفعل فصل/إعادة 24 في المائة من 088 1 موظفا مدنيا غير مطلوبين لتصفية البعثة. وخُفّض وجود الموظفين الدوليين إلى الحد الأدنى، حيث يشكل الموظفون الوطنيون قرابة 70 في المائة من الموظفين المدنيين المتبقين البالغ عددهم 825 موظفا. ونلتمس تعاون حكومة السودان في تجهيز جميع المتطلبات الإدارية في الوقت المناسب مثل إصدار التأشيرات أو الموافقة على الجمارك/الصادرات بغية الوفاء بالجدول الزمني للتخفيض.

وفيما يتعلق بقرار المجلس الاحتفاظ بوحدة للحراسة، فإن المقترح المتعلق بالإبقاء على وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة يراعي المسؤولية الرئيسية للحكومة عن حماية مباني الأمم المتحدة في ظروف ما بعد انتهاء الولاية ويتوخى نشر قوات أمن سودانية تكميلية. وستكون وحدة الحراسة مسؤولة عن حماية أفراد العملية المختلطة ومرافقها وأصولها في إطار المعايير المحددة لمواقعها. وتواصل الأمانة العامة وضع مفهوم مفصل للعمليات واحتياجات التكلفة إلى جانب الاتصال بالبلدان المعنية المساهمة بأفراد شرطة.

كما سُلّمت بالفعل خمسة من مواقع الأفرقة الخمسة عشر إلى أصحابها الشرعيين. وستُسلّم جميع مواقع الأفرقة – باستثناء الفاشر ومكتب الاتصال في الخرطوم وبورتسودان – بحلول نهاية أيار/مايو. واغتنمت الفرصة خلال زيارتي للقيام بجولة في معسكر سورتوني للنازحين في شمال دارفور ولاحظت الاستعدادات لتسليمه. وشاركت أيضا في مناقشة مائدة مستديرة بشأن الاستخدام النهائي المدني لموقع

زالنجي في المستقبل مع سلطات الولاية والمجتمعات المحلية وأسرة الأمم المتحدة في وسط دارفور. وشهدت كيف تم الانتهاء من جميع عمليات التنظيف والتجديد والإصلاح البيئي اللازمة للموقع وقمت بعملية التفتيش بالتعاون مع السلطات الحكومية قبل التسليم. ويجري تسليم المواقع في حالة صالحة للاستخدام ويتم نقلها بالأصول المناسبة لصالح الاستخدام النهائي المدني.

وأود أن أسلط الضوء على جهود الإصلاح الحيوي واستعادة الموقع التي تبذلها سرية الهندسة الصينية التي نشرت لأول مرة خلال ذروة أزمة فيروس كورونا في أيار/مايو 2020. وأشيد ببلدنا المساهم بقوات، جمهورية الصين الشعبية، لنشر مهندسين ذوي موارد جيدة وواصلوا الاسترشاد بالبعثة واضطلعوا بدور فعال في العمل البيئي. وأشيد بالعملية التشاورية في تحديد الاستخدام النهائي المدني والالتزام الثابت من قبل السلطات السودانية بهذا الاستخدام.

وأشاطر الأمين العام إدانة نهب موقع سرف عمرة وهو أول موقع يتم تسليمه بعد اتخاذ القرار 2559 (2020). ومن المؤسف أن ألاحظ أن المعتدين المجهولين قد بددوا فرصة الاستخدام المقصود للموقع كمركز للتدريب المهني. وندعو السلطات السودانية إلى التحقيق في ذلك الحادث وفي الحوادث المماثلة في نيالا والجنينة، وضمان أمن المرافق التي يتم تسليمها للاستخدام النهائي للمدنيين والحفاظ عليها. وأكدت لي قيادة السودان أن هذه الحوادث لن يسمح بتكرارها في المستقبل.

إنّ إغلاق 14 موقعا للأفرقة وفصل وإعادة أكثر من 000 7 من الأفراد النظاميين والمدنيين للوطن خلال فترة التخفيض التدريجي التي مدتها ستة أشهر مهمة معقدة في حد ذاتها. بل تصبح أكثر تحدياً عندما تتعين الاستجابة للتطورات غير المنظورة التي لا يمكن التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، تلقينا للتو طلبا من حكومة السودان بتأجيل إغلاق وتسليم مواقع الأفرقة في معسكري كلما وسورتوني اللذين كان من المقرر إغلاقهما وتسليمهما في 11 و 28 آذار/مارس على التوالي. وننوي الاستجابة لطلب الحكومة، لا سيما لتيسير تسليمهما بطريقة سلسة. ولكن لا يزال يساورني القلق من استمرار وجود أفراد يرتدون الزي الرسمي ووجود وحدة شرطة مشكّلة في كلما ووحدة عسكرية في سورتوني، وكلتاهما من باكستان.

واستشرافا لما بعد فترة تخفيض قوام البعثة، فإن مهام التصفية المعلقة بعد 30 حزيران/يونيه 2021 لن تكون أقل صعوبة. وفي فترة التصفية، سيتعين على فريق التصفية الصغير الحجم إلى تطهير الفاشر واستعادتها بيئيا، والتخلص من أي معدات متبقية مملوكة للأمم المتحدة، وإغلاق العقود والالتزامات المالية المعلقة، والتمكين من إغلاق البعثة إداريا.

وخلال اجتماعاتي مع السلطات السودانية، شددت على تمايز فترتي الخفض والتصفية. وأذكر وأشدد على أن القرار 2559 (2020) ينص على فترة تخفيض مدتها ستة أشهر، تليها فترة تصفية غير محددة، قدر أنها تتراوح بين 12 و 18 شهرا، ليتم على نحو معقول أداء جميع مهام التصفية لبعثة بحجم ونطاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد أكدت لي قيادة السودان، على الصعيد المركزي وعلى مستوى الولايات على حد سواء، أن جميع الجهود ستبذل من جانبهم لجعل هذا التخفيض والتصفية مثالا للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والسودان.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي، شريكنا في هذا الجهد. ومن بين أول اجتماعاتي في الخرطوم كان اجتماعي مع ممثل الاتحاد الأفريقي. وتولي منظمتانا كلتاهما أهمية كبيرة لتخفيض قوام العملية المختلطة وإغلاقها بشكل مسؤول وخاضع للمساءلة. وسيزور سعادة السيد إسماعيل

شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، السودان، بما في ذلك دارفور، مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل، ومن المقرر أيضا أن يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيارة. وقد أكدت للاتحاد الأفريقي أن العملية المختلطة ستدعم هذه الزيارات، في حدود مواردها المحدودة.

المرفق الثالث

إحاطة مقدمة من الشريكة الإدارية في ”إنسايت ستراتيجي بارتنرز“، خلود خير

اســـمي خلود خير، أنا باحثة ومحللة أدير مركز أبحاث في الخرطوم ومذيعة في برنامج حواري سياسي. على الرغم من أن المجتمع المدني ليس متجانسا، فإنني آمل أن أسلط بعض الضوء على الآثار المحتملة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على الحيز المتاح للمجتمع المدني في بلدي وأهمية مشاركة المجتمع المدني خلال الفترة الانتقالية.

أولاً، لا بد لي من أن أشكر المنظمين على إعطاء صوت من المجتمع المدني السوداني المجال لكي يُسمع في اجتماع كهذا الاجتماع. إنه تأكيد ضروري وموضع ترحيب تام على دور المجتمع المدني في ”إضفاء الطابع المدني“ على السودان ومساعدة البلد على الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. كما أنه اعتراف بالدور القيادي الذي اضطلع به المجتمع المدني السوداني باستمرار في الفترة التي سبقت ثورة 2018 ولا يزال يضطلع به طوال فترة الانتقال الهشة.

ولا يتعلق هذا التحول فقط بآليات إضفاء الطابع الديمقراطي المدني؛ لكنه يتعلق أيضاً بحفز ممارسات الحكم اللازمة لديمقراطية نابضة بالحياة. لقد شهدت السنوات الثلاثين الماضية محاولة متواصلة بلا كلل للحد من الحيز المدني من أجل السيطرة على الشعب السوداني وإكراهه. وسيتطلب إصلاح ذلك مشاركة مستمرة لا تكل على نحو مماثل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل توسيع الحيز المدني. وعندئذ فقط ستتاح فرصة لنجاح المشروعين الوطنيين المتمثلين في ”إضفاء الطابع المدني“ على السودان وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه.

وفي نهاية الأمر، تخبرنا التجارب السابقة للمراحل الانتقالية – وقد شهدها السودان من قبل – أن المراحل الانتقالية تنجح وتفشل حسب الحيز الذي تستطيع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تشكيله على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. نحن نتعلم من الماضي. وهذه المرة، فإن أفضل فرصة متاحة أمامنا هي بذل جهود أكثر تضافرا من جانب الشركاء في المرحلة الانتقالية بهدف إشراك المجتمع المدني بصورة متسقة وعن قصد عبر هياكل الحكم – من دعم الحكومة الاتحادية إلى الحفاظ على الزخم في الأحياء. ولنأمل أن تكون المرة الثالثة ثابتة وتحقق النجاح، إذ قد لا تتاح لنا فرصة أخرى كهذه في أي وقت قريب.

إن المجتمع المدني السوداني مظلة واسعة النطاق، وهذا هو موطن قوته. من جماعات حقوق المرأة ولجان المقاومة ومراكز البحوث إلى المبادرات المجتمعية النسائية والمنظمات التي تناضل من أجل العدالة، غالبا ما يكون نطاق وصول المجتمع المدني أوسع بكثير من الدولة، وأعمق بكثير من الجهات الفاعلة الدولية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، استجاب المجتمع المدني في البلد للمطالب المحلية بالتغيير، وأوجد مساحة أكبر لمشاركة شعبية ذات مغزى خارج مجال المساعدات.

وبعد عقود من المقاومة ضد الاستبداد والقمع الشديد في ظل النظام السابق، يجب الآن إعطاء المجتمع المدني، بأشكاله العديدة، المجال للعمل على النحو الضروري تماماً: كشريك رئيسي في عملية الانتقال المدنية. ومن أجل القيام بذلك، هناك عدة مسائل تتعلق بتفعيل بعثة من قبيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ”يونيتامس“ سيلزم معالجتها لضمان دعم المجتمع المدني.

والبعثة نفسها تعمل منذ ما يزيد قليلا على شهرين، وبدء أنشطتها في نهاية المطاف موضع ترحيب. غير أن بعض التحديات كانت بادية منذ إنشاء البعثة. وتتصل معظم هذه التحديات بالصعوبات المحتملة في التعامل مع اختلال توازن القوى قديم العهد في السودان الراسخ في قلب الحكومة، بين العناصر المسلحة والمكونات المدنية عموما.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الشواغل التي لا يستهان بها بشأن تأثير هذا الاضطراب على حيز المجتمع المدني كأساس للتحول الديمقراطي. وفي إطار شروط التعامل غير الواضحة بعد بين الحكومة المدنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وهي بعثة قد يعتمد بشدة عليها المدنيون بشكل متزايد، يجب إيلاء الاعتبار الواجب للأثر الذي قد ينجم عن ذلك على الحيز المتاح للمجتمع المدني، وبالتالي على بناء عقد اجتماعي متنام. وفي هذا الصدد، يجب أن تتعلم البعثة، أساسا، الدروس المستفادة من البعثات التي سبقتها، بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وتتمثل التحديات المتصلة تحديدا بديناميات الحوكمة هذه، بوجه عام، في الكيفية التي ستكون بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بعثة متابعة للعملية المختلطة، وكذلك بعثة ذات ولاية مختلفة تماما – بعثة لا تتضمن، بشكل بالغ الأهمية، العدد الكبير من أحكام حماية المدنيين كالبعثات السابقة، وهي مع ذلك مسألة ذات أولوية ملحة بشكل متزايد في دارفور وأماكن أخرى؛ كيف ستبني بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان توافقاً في الآراء عبر ولايتها الواسعة مع مختلف أفرع الحكومة وهياكلها، وكذلك مع هياكل الحوكمة البديلة مثل الإدارات الأهلية ولجان المقاومة، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ كيف ستقاوم البعثة، كبعثة سياسية، استقطاب المصالح السياسية المختلفة داخل الحكومة وخارجها؛ كيف ستوازن البعثة بين التوقعات الكبيرة جداً لكل من الحكومة وعامة الجمهور؛ كيف ستوازن البعثة بين توزيع الأدوار: بدون نظير حكومي قوي، والاعتماد بدلاً من ذلك على مجلس الوزراء كنظير، وقد لا يعرف الجمهور السوداني أين تبدأ الحكومة وأين تنتهي البعثة، الأمر الذي لن يساعد الحكومة على بناء العلاقة التي تريدها وتحتاج إلى بنائها مع عامة الجمهور؛ وأخيرا، كيف ستعمل البعثة على تحقيق أهدافها، بما يتجاوز الدعم المباشر للحكومة، وذلك مثلا من خلال وضع برامج شديدة التخصص لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وإذا كان مصير نجاح البعثة مرتبط مباشرة بقدرة الحكومة على التنفيذ – وهي قدرة تعوقها عدة عوامل، ليس أقلها المصالح المتنافسة داخل الحكومة الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالقدرات والتمويل – فإن البعثة عندئذ لن تكون قادرة على القيام بدور داعم كما تود. وهنا يكمن التناقض في بعثة متكاملة تهدف إلى دعم حكومة أقل من متكاملة – وهي في الواقع حكومة منقسمة، وليس فقط على أسس مدنية وعسكرية، بل أيضا على أسس الجماعات المتمردة.

ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تدعم بل وتقود الجهود المنسقة في العمل الصعب المتمثل في كفالة حماية المدنيين، وهي أولوية رئيسية في أجزاء من دارفور الآن، وأن تستفيد من أكثر من عقد من مشاركة المجتمع المدني في حماية المدنيين، ومبادرات بناء السلام، ومنع نشوب النزاعات في جميع أنحاء البلد. كما أن تعبئة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية قبل الانتخابات ويجب أن يبدأ الآن، ويُفضل أن يكون على المستوى المحلي من أجل إظهار قيمة العملية التي عانت من الاستخفاف كثيراً من قبل الناس بسبب تنفيذها الصوري في عهد نظام البشير.

إن العمليات الحاسمة لبناء الدولة التي تحمل في النهاية بعض الأمل في أن تكون ذات مصداقية – على سبيل المثال، عمليات صياغة الدستور والمبادرات المتصلة بالانتخابات وجعل اتفاق السلام قابلاً للتطبيق – تقودها حالياً جميع الجهات الفاعلة الدولية، فيما يقتصر دور المجتمع المدني على تقديم الدعم. وينبغي أن يكون الحال عكس ذلك. والاستدامة شاغل لا يغيب، ويتمثل السبيل الوحيد لتيسير تعزيز التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة في زيادة تعاون المجتمع المدني بصورة موسعة مع الحكومة والأمم المتحدة على السواء.

وينبغي للحكومة المدنية أن تعترف، من جانبها، بأن المجتمع المدني الواسع والمتنوع هو جيشها ومنظومتها المحلية للدعم في مكافحة الحكم الاستبدادي؛ وأن توسع نطاق أولوياتها للمرحلة الانتقالية وأن تخفف من حدة مشاكلها المتصلة بالقدرات من خلال العمل مع المجتمع المدني، وخاصة خارج الخرطوم؛ وأن تتعلم الدروس المستفادة من العمليات الانتقالية السابقة وأن توسع الحيز السياسي ليشمل مجموعة أكثر تنوعاً من الفئات المعنية وتجنب إعادة رسم خطوط الانقسام بين المجموعات السياسية، استنادا إلى التنافس على السلطة والموارد؛ وأن تقلل الاعتماد على العمل السياسي المرتبط بأشخاص وأن تضفي الطابع المؤسسي على جزء من تعاونها مع المجتمع المدني.

وعلى سبيل المثال، فإن ما تقدم سيتيح للحكومة زيادة مستوى تمثيل المرأة بما يتماشى مع حصصها وتحفيز بعض التقدم البطيء الذي لوحظ بشأن مسائل رئيسية مثل العدالة. كما أنه سيتيح استقاء آراء الجمهور على نحو أفضل. وفي الوقت الراهن، يشكل الاحتجاج الجماهيري على قضايا محددة الشكل الوحيد المتاح لقسم كبير من المجتمع المدني للتواصل مع الحكومة، ما يمكن أن يعطي الانطباع بأن الحكومة تخفق في جميع المجالات، ويشجع بذلك فصائل النظام السابق.

وأعتقد أنه لكي تكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة فعالة في دعم عملية الانتقال بشكل مناسب ولكي تكسب تأييد المجتمع المدني بوصفه شريكاً رئيسياً في عملية الانتقال، ينبغي لها أن تتشاور بانتظام وبشكل هادف مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد في تخطيطها ووضعها استراتيجيات عملها خلال الفترة الانتقالية؛ وأن تعمل مع ما تبقى من العملية المختلطة في الوقت الذي تستطيع فيه الاستعانة بشركائها في المجتمع المدني على أرض الواقع للنظر في كيفية إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، فيما يشتعل النزاع في دارفور وتبدو الأمور عدائية بشكل متزايد في الشرق؛ وينبغي لها أن تتحرك بسرعة كافية للاستجابة للمسائل المخصصة مع التخطيط لنهج تدريجي في سياق استراتيجية كلية شاملة لأولويات المرحلة الانتقالية، من حماية المدنيين، على سبيل المثال، للوصول إلى العدالة وسيادة القانون والانتخابات، ومن ثم نقل السلطة بصورة ذات مصداقية؛ وأن تكون بعثة للبلد بأسره وأن تضع استراتيجيات محددة السياق لمختلف حقائق الواقع السياسي في جميع أنحاء السودان، يتم إعدادها بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الدوائر البحثية والأوساط الممثلة لمناطق بعينها، بما في ذلك المجتمعات الريفية الرعوية.

وينبغي أن تعمل البعثة أيضاً مع نظير حكومي مكرس يكون مسؤولاً أمام مجلس الوزراء، وليس لجنة تعمل بوصفها أمانة، وأن يكون هذا النظير بمثابة منبر لبناء توافق في الآراء داخل الحكومة واستيعاب الدعم الدولي وتشجيع صنع السياسات بصورة مشتركة من خلال مجلس الوزراء، ثم في وقت لاحق مع البرلمان، مع توفير هيئة اتصال للتنسيق الفعال؛ وينبغي لها أن تنسق مع العمليات الموازية خارج نطاق ولايتها ولكن التي يرتبط نجاحها بنجاح البعثة، مثل العدالة الانتقالية والإصلاحات؛ وينبغي أن تكون البعثة

أفضل تمويلاً وأن توجه هذا التمويل بحكمة للسماح باستجابة أفضل وأكثر تكاملاً بصورة مجدية لاحتياجات الانتقال؛ وأن تغتنم الفرصة لصقل وتركيز ولايتها الواسعة في أيار/مايو من هذا العام؛ وأخيراً، وهو أمر مهم، ينبغي أن توظف البعثة المزيد من كبار الموظفين الوطنيين، ولا سيما من مناطق التخوم.

في نهاية المطاف، سـيكون نجاح البعثة نجاحاً للسـودان إذا كانت البعثة مدركة للمجتمع المدني ومستوعبة له بوصفه حجر الأساس للمشروع الديمقراطي. ويجب أن يتم هذا الإدماج للمجتمع المدني بطريقة تزيد من الحيز المدني، لا أن تحد منه، ويجب بذل جهود من أجل عدم تقويض العقد الاجتماعي الهش وغير المكتمل بين الحكومة المدنية والجمهور.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد كهاري والسيد بيرتس على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة خير، ممثلة المجتمع المدني. وأود أيضاً أن أرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

إن السودان يمر بتحولات كبرى. ويمر وجود الأمم المتحدة في البلد بمرحلة انتقالية. وأود التشديد على النقاط التالية:

أولاً، ينبغي الحفاظ على الزخم السياسي الإيجابي الحالي. إن اتفاق جوبا للسلام في السودان هو مجرد بداية وليس النهاية. وترحب الصين بالمكاسب الهامة مثل توسيع مجلس السيادة وإعادة تشكيل الحكومة الانتقالية. وتحث الصين على مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بعمليات من قبيل تشكيل مجلس تشريعي انتقالي والإعداد للانتخابات. وينبغي للجماعات المسلحة التي لم توقع على الاتفاق أن تنضم إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2021/199) أن هناك حاجة إلى دعم مالي لتنفيذ اتفاق السلام. ولذلك، فإننا ندعو الشركاء الدوليين إلى مساعدة السودان في هذا الصدد.

ثانياً، ينبغي مواصلة تحسين الحالة الأمنية. فعلى الرغم من الاستقرار العام في السودان، لا تزال الاشتباكات بين القبائل تتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وتواصل الحكومة السودانية تنفيذ استراتيجيتها الحكومية لحماية المدنيين وقد استجابت بسرعة للاشتباكات ونشرت قوات الأمن بسرعة، وهو ما ترحب به الصين. وندعو إلى بذل جهود عاجلة لإزالة الآثار السلبية لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على جهود الحكومة لحماية المدنيين في دارفور ورفع مستوى قدراتها الأمنية. ولا يمكن للوسائل العسكرية وحدها أن تضع حدا للاشتباكات بين القبائل. فذلك يتطلب نهجاً شمولياً، يجمع بين الوساطة والمصالحة وسيادة القانون وعلى أن يكون مقرونا بتدابير لتنمية الاقتصاد وتحسين حياة الناس من أجل القضاء على الأسباب الجذرية.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية. فاقتصاد السودان يتدهور والحالة الإنسانية مزرية بسبب عوامل مثل جائحة مرض فيروس كورونا. وقد يحتاج أكثر من 13 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في هذا العام. وتعمل الحكومة السودانية على إحراز تقدم في الإصلاح الاقتصادي وخفض العجز المالي وتخفيف حدة النقص في السلع. وترحب الصين بجهودها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المعونة ليساعد السودان على اجتياز مصاعبه. وتدعو الصين إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية ضد السودان في وقت مبكر.

رابعاً، يجب أن يكون هناك انتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام. وقد أنهت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مهمتها. وأود أن أحيي حفظة السلام التابعين لها وأشكرهم. وينبغي أن تكون عملية إغلاق العملية المختلطة ثابتة ومنظمة. وينبغي للأطراف أن تعمل على ضمان سلامة أفراد العملية المختلطة وممتلكاتها. وترحب الصين بالتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبجهودها النشطة. وفي ضوء الاحتياجات

الفعلية للسودان في الوقت الحاضر، ينبغي أن تركز البعثة على المساعدة في دفع عملية السلام إلى الأمام وعلى تعبئة المزيد من المساعدة الاقتصادية من أجل تحقيق تحسن مستدام في حالة السودان. وينبغي للبعثة، وهي تفعل ذلك، أن تحترم تماماً آراء الحكومة السودانية وأن تعزز تنسيقها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى هناك.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على استعراضاتهم العامة الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد بيرتس. وأتطلع إلى العمل معه، ويمكنه أن يعول على دعم إستونيا.

من الجدير بالثناء أن السودان واصل، على الرغم من التحديات المتعددة، إحراز تقدم في انتقاله التاريخي. وتنوه إستونيا بالإنجازات الهامة العديدة التي حققها السودان منذ جلسة الإحاطة الأخيرة لمجلس الأمن (انظر S/2020/1183)، وذلك في مجالات مثل الحكم وحقوق الإنسان والإصلاحات الاقتصادية.

ونرحب بإعلان السودان انضمامه إلى صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، أي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبما أن المؤسسات تشكل العمود الفقري للديمقراطية، فإن إستونيا تشجع السودان على مواصلة بناء المؤسسات، على النحو المبين في الوثيقة الدستورية، ولا سيما المجلس التشريعي الانتقالي. كما نحث السودان على تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في هيئات صنع القرار الانتقالية.

وترحب إستونيا أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها السودانيون لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. وعلى وجه الخصوص، يمثل تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة ومجلس السيادة الموسع معلمين هامين. وننوه كذلك بأحدث تعاون للحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث أن استعادة العدالة والمساءلة لا تزال أمرا حاسما. ومع ذلك، من المهم أيضا الاعتراف بالتحديات الكبيرة الماثلة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. وتؤكد إستونيا أهمية إشراك المرأة في تنفيذ اتفاق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الأطراف التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

للأسف، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية تُحمل الشعب السوداني مشاق كبيرة، ولكننا نشيد بالخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لوضع البلد على طريق الانتعاش الاقتصادي. وترحب إستونيا بإصلاح أسعار الصرف وتشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الهام للغاية.

ويبعث استمرار ورود تقارير عن العنف القبلي في دارفور على القلق الشديد. ونحث الحكومة الانتقالية على الإسراع بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لحماية المدنيين. كما يساورنا القلق إزاء تدمير موقع سابق للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في 23 شباط/فبراير. ويجب أن يظل بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء دارفور هدفا هاما.

وفي سياق كل تلك الجهود التي ذكرتها للتو، يمكن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تدعم السودان. وأحث السودانيين على الاستفادة من ذلك المورد. ولكي يكون هناك نهج منتظم، نشجع السودان على أن يوضح المجالات ذات الأولوية التي سيحتاج فيها إلى المساعدة من البعثة. وأحث كذلك الحكومة الانتقالية على وضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة في أقرب وقت ممكن من أجل التمكين من التشغيل الفعال للبعثة.

تشعر إستونيا بالقلق إزاء التصعيد الأخير للتوترات بين السودان وإثيوبيا بشأن منطقة الفشقة الحدودية. ونحث قادة إثيوبيا والسودان على تهدئة الوضع والعمل على التوصل إلى حل سلمي. أخيرا، أود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديرنا للسودان على دعمه السخي للاجئين الإثيوبيين الذين فروا من تيغراي.

في الختام، لقد أحرز السودان تقدما كبيرا، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونأمل أن يساعد التعاون الجيد بين السودان والبعثة البلد في الارتقاء إلى مستوى التحدي حتى يتمكن من إكمال عملية الانتقال التاريخية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في تقديم دعمه لتطلعات الشعب السوداني إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والازدهار.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة والمثيرة للاهتمام.

وأود أن أؤكد على أربع نقاط.

لا تزال أولوية فرنسا هي دعم الانتقال الديمقراطي في السودان. والتقدم المحرز خلال الأشهر الثلاثة الماضية مشجع للغاية. ويتبادر إلى ذهني تشكيل حكومة جديدة وتوسيع عضوية مجلس السيادة، الذي يضم ممثلين عن الجماعات المسلحة السابقة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان. وقد اعتمدت الحكومة برنامج عملها، الذي يتضمن أهدافا طموحة جدا، بما في ذلك توطيد عملية السلام. ووفر توحيد أسعار الصرف، وهو الأمر الذي كانت فرنسا والعديد من الشركاء ينتظرونه بفارغ الصبر، علامة أولى على الإرادة السياسية للفريق الجديد.

كما اتُخذت خطوات هامة في مجال حقوق الإنسان. ونرحب بقرار السلطات التصديق على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونشجع أيضا السلطات على مواصلة تعاونها الجيد مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبما أننا قد احتفلنا أمس باليوم الدولي للمرأة، اسمحوا لنا أن نؤكد من جديد دعمنا للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في السودان، كما في أي مكان آخر.

وعقب الالتزام الذي قطعه الرئيس إيمانويل ماكرون، ستنظم فرنسا مؤتمرا رفيع المستوى لدعم العملية الانتقالية السودانية في باريس في 17 أيار/مايو. وسيكون ذلك الحدث فرصة للاحتفال رسميا بعودة السودان إلى مجتمع الدول وتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على العودة إلى السودان وتجديد التزام الشركاء بتخفيف عبء الديون الخارجية للسودان. وينبغي أن يسهم الانتقال في تحقيق المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل.

ويجب أن تستمر الجهود، بل وأن تُوسع، فيما يتعلق بعملية السلام وحماية المدنيين، وهذه هي النقطة الثانية التي أُشير إليها. ونشجع السلطات السودانية على المضي قدما في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي. ويجب أيضا إحراز تقدم في مشاركة المرأة، لأن مجلس الوزراء الجديد لم يبلغ عتبة الـ 40 في المائة التي حددتها الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام. ويجب أيضا أن تستمر مكافحة الإفلات من العقاب، بإنشاء لجنة العدالة الانتقالية وإصلاح المفوضية القومية لحقوق الإنسان ومواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وفي دارفور، فإن أعمال العنف التي وقعت في 16 و 18 كانون الثاني/يناير ومنذ ذلك الحين، فضلا عن نهب موقع سرف عمرة، الذي سلمته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قبل شهر واحد فقط، أمر يبعث على القلق البالغ. وتنوه فرنسا باستعداد السلطات السودانية لتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين في دارفور وتشجع الحكومة على مواصلة تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين تنفيذا كاملا، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان،

بطبيعة الحال. ونشـــجع كذلك الأطراف التي لا تزال خارج عملية الســـلام على الانضـــمام إليها في أقرب وقت ممكن.

وتجري هذه الجهود في سياق إقليمي هش، كما أشار العديد من المتكلمين.

ونرحب بجهود السودان لاستضـافة وحماية أكثر من 000 61 لاجئ إثيوبي في الشرق، بدعم من جميع شـركائه الدوليين، بما في ذلك فرنسـا والأمم المتحدة. ويجب أن نشـترك في مواصـلة تلك الجهود لمنع أي تدهور في الحالة الإنسـانية. ونؤيد المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لتخفيف حدة التوترات المتصـاعدة، لا سيما فيما يتعلق بالنزاع على الأراضـي على الحدود بين السودان وإثيوبيا، حيث يبعث خطر التصعيد على بالغ القلق. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار، ولكن أيضا إلى ممارسة ضبط النفس.

وفي هذا السياق، وهذه هي النقطة الأخيرة التي أُشير إليها، تؤيد فرنسا الإسراع في تفعيل البعثة من أجل مواصـــلة دعم الأمم المتحدة لعملية الانتقال في الســـودان. وهذا يتطلب أولا وقبل كل شـــيء أن يضـــفي الســـودان بســـرعة اللمســـات النهائية على اتفاق مركز البعثة، الذي هو الإطار القانوني اللازم لعمل البعثة. ولدى البعثة ولاية واســـعة النطاق تمكّنها من دعم جهود جميع الســـلطات الســـودانية الرامية إلى التصـــدي للتحديات التي يطرحها الانتقال: دعم الحكم وحقوق الإنســـــان، بما في ذلك حماية الأطفال، ودعم عملية الســـلام وبناء الســـلام، وبطبيعة الحال، إشـراك الجهات الفاعلة في المجالين الاقتصـادي والإنسـاني. ولذلك، ندعو السودان إلى الاستفادة الكاملة من إمكانات تلك الولاية، بما في ذلك من حيث بناء القدرات.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت.س. تيرومورتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فولكر بيرتس، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ووكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطتيهما بشأن أنشطة البعثة، التي تتمحور حول ركائز البعثة الاستراتيجية الأربع المترابطة. كما أود أن أشكر السيدة خلود خير، الشريكة الإدارية في ”إنسايت ستراتيجي بارتنرز“، على ملاحظاتها.

أولا، فيما يتعلق بعمليتي الانتقال السياسي والسلام، يواصل السودان إحراز تقدم في عملية الانتقال الديمقراطي. إن التطورات الأخيرة دليل على تصميم القيادة السودانية والتزامها بقيادة السودان نحو طريق التنمية والسلام والازدهار. وتشكل التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، بما في ذلك توسيع المجلس السيادي، وإنشاء مجلس الشركاء للفترة الانتقالية، وتشكيل مجلس وزراء جديد ليضم الموقعين على الاتفاق، خطوات في الاتجاه الصحيح. إن رفع السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب هو معلم هام آخر في العملية الانتقالية، وكذلك تطبيع العلاقات الثنائية مع إسرائيل. ونرحب بتلك التطورات الإيجابية.

إن اتفاق جوبا للسلام في السودان وثيقة شاملة، ولكنها طموحة ومعقدة. ولذلك، قد تواجه عملية التنفيذ عدة تحديات. ولن تكون العملية الانتقالية إلى نظام اتحادي وديمقراطي عملية سهلة. وفي حين اتخذت الخطوات الأولية نحو التنفيذ، يمكن أن يقوض هذه الجهود انعدام الثقة بين الأطراف، والشواغل الأمنية القائمة، والافتقار إلى الموارد المالية. ولذلك، من المهم أن يواصل أصحاب المصلحة السودانيين إظهار التزامهم بالاتفاق، والمشاركة بصورة بناءة في حل خلافاتهم. ويجب أن يكفلوا أن تكون للمؤسسات الانتقالية ولايات محددة بوضوح وأن تكون شاملة للجميع وفعالة. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من المهم تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي وإنشاء اللجان في وقت مبكر. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الجهود الوطنية وأن يقدموا كل مساعدة ممكنة إلى السودان في تنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، من المشجع ملاحظة أن الحكومة الانتقالية واصلت إصلاحاتها المؤسسية والقانونية. وقد وضعت الصيغة النهائية لمشاريع القوانين المتعلقة بمختلف اللجان، بما فيها لجنة العدالة الانتقالية. ومرة أخرى، هذه تطورات إيجابية.

ويبين العنف القبلي الذي اندلع في دارفور خلال الأشهر القليلة الماضية التحديات المعقدة التي تواجه الحكومة الانتقالية. ونشيد بالجهود المبذولة لإعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي في دارفور. ونرحب بوضع خطة وطنية لحماية المدنيين والإعلان عن قوة حماية قوامها 12 000 فرد، وهي الآن في طور النشر في دارفور. كما ندعو الحركات المسلحة التي لا تزال خارج عملية السلام إلى الانضمام إلى طاولة المفاوضات.

وفيما يتعلق بالركيزة الرابعة، تشكل الحالة الاقتصادية الصعبة إحدى العقبات الرئيسية في العملية الانتقالية. وقد انخرطت الحكومة الانتقالية بشكل إيجابي مع المؤسسات المالية الدولية ومع تجمع أصدقاء السودان، مما سيساعد على تعبئة الموارد المالية التي تمس الحاجة إليها. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم التعافي الاقتصادي في السودان، وخطة الحكومية الانتقالية للإصلاح الاقتصادي.

ونؤيد تأييدا تاما إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في وضع إطار وهياكل استراتيجية متكاملة لتعظيم الدعم الدولي لتعزيز فعالية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بهدف النهوض بعملية الانتقال السياسي في السودان. ونقدر أيضا الجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام أتول كهاري وفريقه في إدارة الدعم العملياتي من أجل الخفض التدريجي السلس للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشجع أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، على مواصلة العمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية لكفالة الخفض التدريجي السلس للعملية المختلطة، مع الحرص على سد أي ثغرات تترتب على ذلك.

وأخيرا، تظل الهند ملتزمة بدعم جميع الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية في السودان من أجل الانتقال الناجح. وفي هذا السياق، نفذنا بشكل ثنائي 49 مشروعا في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة الزراعية في السودان من خلال خطوط ائتمانية بشروط ميسرة تبلغ قيمتها 612 مليون دولار أمريكي. وتم تقديم أكثر من 290 منحة دراسية سنويا لبناء القدرات في إطار برنامجنا الهندي للتعاون التقني والاقتصادي وغيره من برامج المنح الدراسية. وفي الآونة الأخيرة، سلمت الهند 100 طن متري من الإمدادات الغذائية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كمساعدة إنسانية للسودان. ويسعدني أيضا أنه، في إطار مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، تم تزويد السودان بـ 000 820 جرعة من اللقاحات المضادة لمرض فيروس كورونا التي صنعت في الهند. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن بصدد تسليم 10 أطنان مترية من الأدوية المنقذة للحياة إلى السودان في الأسابيع المقبلة كجزء من برنامجنا الثنائي للمساعدة الإنسانية.

وأود أن أؤكد مجددا أن الهند لا تزال ملتزمة بإحراز السودان للتقدم في جميع النواحي، وتحقيقه للتنمية الشاملة للجميع.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر كلا من الممثل الخاص للأمين العام بيرتس ووكيل الأمين العام كهاري، والسيدة خير، على إحاطاتهم الثاقبة حقا هذا الصباح. وبما أن هذه هي أول جلسة يشارك الممثل الخاص للأمين العام فيها منذ توليه منصبه، أود أن أهنئه وأرحب به بيننا. وبالطبع، أريد أيضاً أن أتمنى له حظاً سعيداً. فلديه ولاية صعبة وطموحة للتنفيذ. والتوقيت حاسم. فهو يأتي في لحظة هامة حقا بينما تواصل الأمم المتحدة التصدي للآثار المترتبة على ما أعتقد أنه، بكل المعايير، مرحلة انتقالية معقدة. ومن ناحية أخرى، نعتقد أن حجم التحدي الذي يواجهه لا تماثله سوى الفرصة المتاحة للشعب السوداني.

وكما سمعنا من قبل من العديد من المتكلمين، من الواضح أن السودان يبذل جهودا قوية للمضي قدما في المرحلة الانتقالية وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. ومع ذلك، فإننا نعرف بالطبع أن عمليات السلام تكون في أقصى درجات الهشاشة في بداياتها.

وستكون هناك حاجة إلى نهج شامل يقوده المدنيون، مع إشراك المجتمع المدني بشكل كامل، من أجل تقريب جميع الأطراف من التوصل إلى اتفاق سياسي أوثق. وفي الوقت نفسه، يتمثل التحدي في تجاوز الترتيبات القائمة لتقاسم السلطة إلى التنفيذ الفعلي للعناصر الموضوعية للاتفاق، والقيام بذلك بأسرع ما يمكن.

ويجب أن تشمل الخطوات التالية تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي واللجان المتوخاة بموجب الاتفاق. لقد طالب شعب السودان بالحكم الديمقراطي الشفاف الذي يقوده المدنيون في السودان. وهذا أقل ما يستحقه. ونعتقد أنه يجب الاستجابة لندائه.

إن رؤية فوائد الاتفاق تتحقق على أرض الواقع ستشكل في الواقع أكثر السبل فعالية للحفاظ على الدعم واجتذاب القوى التي ليست طرفا في الاتفاق للانضمام إليه. ونرحب بإطلاق برنامج ثمرات لدعم الأسر في الشهر الماضي، الذي كانت أيرلندا من أوائل المساهمين فيه.

ومن الواضح أنه كان للنساء، مثل الطالبة آلاء صلاح البالغة من العمر 22 عاماً، دور أساسي في تحقيق الانتقال في السودان. ولا ينبغي استبعادهن من العملية السياسية. ويجب ببساطة رفع العقبات التي تحول دون مشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية. كما أن النساء في السودان بحاجة ماسة إلى حماية أفضل من العنفين الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية. ونعتقد أيضا أن مشروع القانون الجديد لمكافحة العنف ضد المرأة موضع ترحيب، ولكن يتعين تنفيذه.

لقد سمعنا أن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال مقلقة للغاية. ويستمر القتال وتجنيد المقاتلين في دارفور، بما في ذلك تجنيد الأطفال، للأسف، من قبل الأطراف الموقعة وغير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. وفي شهر كانون الثاني/يناير وحده، أجبرت الهجمات في دارفور في غضون ثلاثة أيام عدداً أكبر من الناس على الفرار من ديارهم منه طيلة عام 2020 في السودان بأكمله. ومع انتهاء ولاية حماية المدنيين المخولة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يجب على الحكومة السودانية الاضطلاع بمسؤوليتها. وكان رد الحكومة القوي على أعمال العنف الأخيرة في شمال دارفور مشجعا وينبغي

أن يستمر. ويجب أيضاً محاسبة مرتكبي هذا العنف. وهذا أمر بالغ الأهمية لكسر حلقة الإفلات من العقاب، التي تؤجج الهجمات المتكررة على المدنيين في نفس المواقع.

وثمة حاجة ملحة الآن إلى تنفيذ سريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين وتنفيذ الركيزة الأمنية لاتفاق جوبا للسلام في السودان. ونعتقد أن قوة حماية المدنيين بحاجة إلى الحجم والقدرة اللازمين للقيام بعملها بفعالية. ويمكن لمجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان، وشركاء السودان الدوليين تقديم الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات، بما في ذلك بشأن التدريب لفترة ما بعد النزاع وتدريب الشرطة المجتمعية. وأدعو حكومة السودان إلى أن تحدد بشكل ملموس الاحتياجات وكيف يمكن لشركاء السودان أن يساعدوا.

إن نهب الموقع السابق للعملية المختلطة في دارفور في سرف عمرة أمر مخز. فقد كان من المقرر أن يستخدم هذا الموقع السابق للعملية المختلطة كمركز للتدريب المهني لصالح الشعب السوداني. وهذا النهب، الذي هو للأسف جزء من نمط تاريخي في دارفور، يسلب المجتمع المحلي من أصول طويلة الأجل. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التحديات المرتبطة بسحب العملية المختلطة، بما في ذلك إنشاء إدارة جديدة في وزارة الخارجية لدعم بعثتي الأمم المتحدة على نحو أكثر تكاملا. ولكن، كما سمعنا، من الأهمية بمكان أن تضع السلطات السودانية على الفور اللمسات الأخيرة على اتفاق مركز البعثة مع الأمم المتحدة.

ونحن لا نقلل من شأن ذلك – فالتحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية والشعب السوداني هائلة، لا سيما من حيث التحديات الإنسانية. فسيحتاج نحو 18,4 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021. وحالة الأمن الغذائي تبعث على القلق وتتفاقم بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها السودان. وأود أن أشيد في هذا السياق بالتضامن الذي أبداه الشعب السوداني مع أكثر من 000 60 لاجئ وصلوا إلى شرق السودان من منطقة تيغراي في إثيوبيا. فينبغي الإشادة بذلك.

وأخيرا، فإن التوترات حول الحدود في منطقة الفشقة تبعث على القلق. فقد أبرزت التطورات التي شهدتها نهاية الأسبوع الماضية الكيفية التي يمكن بها للتوترات المستمرة أن تحدث تأثيرا ضارا على منطقة هشة أصلا. فيجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب ذلك. ويجب تسوية هذا النزاع من خلال الدبلوماسية. كما إن مشاركة المنظمات الإقليمية ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قيادته في جهود الوساطة، أمر حيوي.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

أود في البداية أن أرحب بالممثل الخاص بيرتس. إننا نشكره على إحاطته بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان والحالة في السودان، بعد مضي أكثر من شهر بقليل من وصوله إلى البلد. وكذلك أحطنا علما بالمعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام السيد كهاري والسيدة خير، ونقدر هذه المعلومات.

إن الحكومة الانتقالية في السودان تمر بمنعطف حرج ونرحب بجهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، الذي وقعت عليه ثلاثة أطراف جديدة. وندعو الجماعات المسلحة التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة وبدون شروط مسبقة. ويكتسي التنسيق من أجل تنفيذ الاتفاق أهمية بالغة ونرحب بإنشاء مجلس شركاء الفترة الانتقالية، وإن كان من المؤسف أن لا يكون من بين الأعضاء الـ 29 سوى امرأة واحدة.

ونرحب بتعيين مجلس الوزراء الجديد والموافقة على الميزانية ولكننا نلاحظ أيضا الحاجة إلى تحسين شفافية العمليات، ولا سيما العمليات المتصلة بالميزانية.

ونحث على تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي وتعيين ولاة الولايات، مع إعادة التأكيد على أهمية تنفيذ أحكام الوثيقة الدستورية بشأن تحقيق تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 40 في المائة. فلا توجد سوى أربع وزيرات من بين 26 وزيرا. ونحن ندرك وندعم قيادة المرأة السودانية في تعبئتها وكفاحها من أجل المشاركة الكاملة في هيئات صنع القرار.

ونتابع بقلق تصاعد التوترات في منطقة الفشقة والوجود العسكري المتزايد على جانبي الحدود مع إثيوبيا. ونحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس والسعي إلى إيجاد حل سلمي لخلافاتهما وكفالة حماية المدنيين في المنطقة. فمن شأن ذلك أن يساعد كذلك على الحيلولة دون زعزعة الاستقرار على نطاق أوسع في المنطقة.

وتتابع المكسيك عن كثب آخر المستجدات فيما يتصل بانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونشيد بفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الانتقالية على ترسيخ المعايير التي من شأنها أن تتيح إحراز مزيد من التقدم بشأن الأهداف الاستراتيجية. وعلى الرغم من عملية الانتقال، نعرب عن قلقنا إزاء تزايد التوترات والعنف في إقليم دارفور.

فأعمال العنف التي وقعت في شهر كانون الثاني/يناير الماضي في غرب دارفور، والتي خلفت 162 قتيلا وشردت أكثر من 000 100 شخص داخليا، أمر مؤسف، ونتابع بقلق عواقب الاشتباكات العنيفة في جنوب دارفور التي أسفرت عن تشريد ما لا يقل عن 000 20 شخص آخرين. ونتطلع إلى التشكيل المبكر لقوة حفظ الأمن المشتركة المتوخاة في اتفاق جوبا بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة الموقعة.

ونحث حكومة السودان على مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وكذلك ندرك صعوبة إنشاء قوة لحماية المدنيين. غير أن الجهود المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التقارير المرحلية المنتظمة لتنفيذ الخطة لا تزال محدودة جدا.

وتكرر المكسيك الإعراب عن قلقها العميق إزاء تدفقات الأسلحة غير المشروعة من وإلى السودان. ونؤكد من جديد أنه ما دامت هناك إمكانية للحصول على الأسلحة النارية، فسيكون من المستحيل التصدي بفعالية لدورات العنف التي تترتب عليها عواقب مؤسفة بالنسبة للمنطقة بأسرها.

وتأثير النزاع على النساء والأطفال أمر لا يمكن دحضه. وما ورد في التقارير عن تجنيد الأطفال في كبكابية ونيرتيتي من قبل بعض الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا ببساطة أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك ما زالت ترد تقارير عن حوادث عنف جنسي ضد النساء والفتيات، ومعظمهن نازحات.

وينبغي ألا يصرف التقدم المحرز والتحديات أمام تعزيز الحكومة الانتقالية والتكيف المتعدد الأوجه الذي ينطوي عليه إنشاء البعثة المتكاملة الانتباه عن الأزمة الإنسانية في البلد. وتشير التقديرات إلى أن 13,4 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021، وأن أكثر من 7 ملايين شخص سيفتقرون إلى الأمن الغذائي. ولذلك ندعو إلى إتاحة وصول آمن ومن دون عوائق لموظفي المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعب تضرر بشدة من ويلات النزاع المسلح.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشـــكر مقدمي الإحاطتين، الممثل الخاص بيرتيس ووكيل الأمين العام، كهاري، على المعلومات التي قدماها بشأن الحالة في السودان. واستمعنا بعناية إلى بيان السيدة خير.

ونرى أن اتفاق جوبا للسلام في السودان الذي وقعت عليه الحكومة الانتقالية في السودان والجبهة الثورية الســـودانية في 3 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020 يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق الوئام الوطني وحل المشـاكل الاجتماعية والاقتصـادية الملحة في البلد. ونأمل أن تنضـم إليه أيضـا الجماعات المسـلحة التي لا تزال خارج الاتفاق. وقد سرّنا أن نلاحظ أن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، عبد العزيز الحلو قد وقّعا الاتفاق المشترك على المبادئ في 3 أيلول/سبتمبر 2020.

وللأسف، لا يزال بعض أصحاب المصلحة السودانيين يواصلون تخريب عملية السلام. ولذلك فإن عبد الواحد محمد نور الذي رفض الانضـــمام إلى اتفاقات الســـلام والدخول في حوار مع الخرطوم، يعدُّ أحد مرتكبي الأعمال العدائية ضـــد جيش تحرير الســـودان في جبل مرة. وندعو مرة أخرى ذوي النفوذ على هذا المعارض إلى ممارسة الضغط اللازم عليه.

ونشعر بالارتياح إلى إعراب السلطات السودانية عن استعدادها للمعالجة الكاملة للأسباب الكامنة وراء النزاعات، بما في ذلك في دارفور. ويدل على ذلك إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقات الســـلام. وفي هذا الصدد، نشيد بتوسيع المجلس السيادي وتشكيل مجلس وزاري جديد.

وفي الوقت نفســه، لا يســعنا عدم ذكر أن الســودان يواجه العديد من التحديات التي تفاقمت خلال جائحة فيروس كورونا. إن التطورات في ليبيا وتزايد عدد المشـــردين داخليا واللاجئين من الدول المجاورة تؤثر ســلبا على الوضـــع في الســـودان. وبالتالي تزداد الأزمة الاقتصـــادية ســـوءاً في حين تزداد التوترات الاجتماعية أيضـا. ولذلك فمن الضروري عدم تأخير تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصـادي وبناء السلام.

ونحن مقتنعون بأن الســودان في مرحلة حرجة من تنفيذ اتفاقات الســلام وأنه يواجه التحديات التي ذكرتها. ولكي يتســنى له ذلك، ســيحتاج الســودان إلى دعم دولي كبير ويحق للخرطوم أن تعوّل على مثل هذا الدعم.

ونرحب بتعيين رئيس جديد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المسـاعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وتوليه منصبه. ونتمنى لكم، السيد فولكر بيرتس، كل النجاح، ونعوّل على مساعيكم الحميدة لجلب جميع الأطراف السودانية المعنية تحت مظلة اتفاق جوبا للسلام.

كما نرحب بخطواتكم الأولى نحو الحفاظ على اتصـــالات متوازنة مع كلا جهازي الســـلطات الســـودانية. ومن الأهمية بمكان أن تدعموا جهودهما الرامية إلى ضـــمان تحقيق الاســـتقرار الوطني وتنفيذ المرسوم الدستوري الصادر في 17 آب/أغسطس 2019.

ونحن على ثقة بأن عمل البعثة المتكاملة سيعزز قدرة الخرطوم في عدة مجالات رئيسية أولها بناء السلام وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ إصلاح مستدام لقطاع الأمن، فضلا عن صون السلام وسيادة القانون. ومن المهم ألاّ نكتفي بمجرد وحدة الصف في مواجهة هذه المؤشرات السياسية، بل علينا أيضا زيادة الدعم الاقتصادي للسودان لتمكينه من معالجة المسائل الرئيسية المعلقة. ويعدُّ تقديم المساعدة في تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة الإنسانية أيضاً من المهام الضرورية المنصوص عليها في ولاية البعثة.

ونعتقد أن رفع السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب في كانون الأول/ديسمبر 2020 سيسهم في ذلك. ونتطلع إلى إجراء استعراض مبكر لتكييف جزاءات مجلس الأمن المتعلقة بالسودان مع الواقع الميداني.

وفيما يتعلق بدارفور، لم يشهد الوضع في تلك المنطقة أي تغيرات سلبية كبيرة. ولن تغير الاشتباكات القبلية المتفرقة في بعض الولايات الوضع العام هناك. وتدل الاستجابة المنسقة وفي الوقت المناسب من قبل السلطات للحوادث ووضع وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين على التزام الخرطوم بنهج شامل لتحقيق الاستقرار. وقد حان الوقت لإعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في المنطقة، وهو أمر تهدف البعثة الجديدة إلى دعمه.

ونعتقد أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد حققت أهدافها بنجاح. وننطلق من افتراض أن أفراد العملية المختلطة سيُسحبون بالكامل بحلول 30 حزيران/يونيه تمشيا مع القرار 2559 (2020). ونثني على عمل قيادة الأمانة العامة في الميدان، ولا سيما العمل الذي قام به وكيل الأمين العام كهاري فيما يتعلق بالحوار مع السلطات المحلية لأجل ضمان الخفض السلس والآمن للعملية المختلطة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص بيرتيس ووكيل الأمين العام كهاري والسيدة خير على إحاطاتهم.

لقد واصل رئيس الوزراء حمدوك وحكومته إحراز تقدم على الطريق المؤدي إلى السلام والازدهار والديمقراطية. ومن بين ذلك تشكيل مجلس وزراء جديد يضم الموقعين على اتفاق جوبا للسلام في السودان وإصلاح سعر الصرف والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة' ومن الجدير بالملاحظة أيضا تعاون الحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية. وكما سمعنا من السيدة خير اليوم، فإن للمجتمع المدني والنساء والشباب دورا حيويا في جميع جوانب العملية الانتقالية. ونتطلع إلى إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي مع تخصيص نسبة 40 في المائة من النساء في هذا السياق.

والمملكة المتحدة على استعداد للعمل مع حكومة السودان وهي تواصل عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وخلال زيارته إلى الخرطوم في كانون الثاني/يناير، أعلن وزير الخارجية دومينيك راب عن عزم المملكة المتحدة تقديم قرض مؤقت بقيمة 456 مليون دولار للمساعدة في تسديد متأخرات السودان لدى بنك التنمية الأفريقي. وهذا بالإضافة إلى مبلغ الـ 55 مليون دولار الذي تم التبرع به بالفعل لبرنامج دعم الأسرة في السودان.

وبعد شهور من التأخير، ترحب المملكة المتحدة بابتعاث الممثل الخاص بيرتيس ونائب الممثل الخاص للأمين العام لو ندياي. ونتطلع إلى التعاون الأوّلي المثمر بين حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

ونسلّم بأن نجاح المرحلة الانتقالية في السودان يتطلب جهودا متواصلة في عدد من المجالات. عليه، فإن من الضروري أن تعمل الحكومة مع البعثة، بما في ذلك فريقها القطري المتكامل، لتحديد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن تقدم فيها البعثة الدعم المطلوب وفقا لولايتها. ومن أجل تسخير كامل إمكانات الدعم الذي تقدمه البعثة، نحث حكومة السودان على العمل مع الأمم المتحدة على وجه الاستعجال لوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة.

وقدمت المملكة المتحدة 000 500 دولار في شكل تبرعات إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ونحن أول دولة عضو تفعل ذلك، ونشجع الآخرين على تقديم الدعم إلى البعثة لدعم جهود حكومة السودان.

وفي حين اتخذت حكومة السودان خطوات عديدة للتغلب على التحديات التي يواجهها البلد، لا تزال هناك عقبات كبيرة أمامنا. ولا يمكننا أن نتجاهل تصاعد العنف القبلي في دارفور خلال الأشهر الأخيرة. واضطر عدد أكبر من الأشخاص إلى النزوح في دارفور في عام 2021 مقارنة بعدد النازحين في عام 2020. كما يساورنا القلق من تدمير موقع سابق آخر تابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في 23 شباط/فبراير بعد تسليمه إلى حكومة السودان.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى الحكومة للإسراع بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، واتفاق جوبا للســلام وغير ذلك من الجهود الرامية إلى منع العنف القبلي والحد منه. وندعو حكومة الســودان أيضــا إلى تأمين المواقع التي سلمتها إليها الأمم المتحدة حتى يمكن استخدامها لتوطيد السلام في جميع أنحاء دارفور.

ونكرر أيضــا دعوتنا إلى جميع الذين لم ينضــموا إلى عملية الســلام بعد إلى التعاون معها بصــورة بناءة وفورية ودون شروط مسبقة، علاوة على التعجيل باختتام المفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل.

وأخيرا، تواصل المملكة المتحدة رصد الوضع عن كثب على الحدود السودانية – الإثيوبية. وندعو كلا الجانبين إلى الانخراط في الحوار لمنع المزيد من التصــــعيد الذي ربما يســـفر عن تداعيات كبيرة على السلام والأمن الإقليميين.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أود أن أرحب بكم، الممثل الخاص بيرتس، في أول إحاطة تقدمونها إلى مجلس الأمن في منصبكم الجديد. والولايات المتحدة ملتزمة بنجاح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبجهود الأمم المتحدة في السودان. ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم ومع فريقكم في الأشهر والسنوات المقبلة.

وأشكركم أيضاً، وكيل الأمين العام كهاري، على ما كرستموه من وقت اليوم وعلى جهودكم المبذولة على مدى الأشهر القليلة الماضية من أجل الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتنفيذ عملية نقل مسؤوليات الأمم المتحدة من العملية المختلطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. إن سحب بعثة مؤلفة من 000 7 فرد في غضون ستة أشهر مهمة شاقة.

وأتقدم لكم بالشكر، السيدة خلود خير، على إحاطتكم الزاخرة بالمعلومات اليوم. إن صوتك وأصوات أعضاء المجتمع المدني الآخرين أمر حيوي لمستقبل بلدكم.

وأرحب بممثل السودان الموجود معنا هنا اليوم. تابعتُ تطورات الأوضاع في السودان على مدار سنوات عديدة منذ عملي مساعدة لوزير الخارجية للشؤون الأفريقية. واليوم، من الواضح أن السودان يجد نفسه في لحظة محورية. فبعد عقود من الحكم الاستبدادي، فتح الشعب السوداني - ولا سيما العديد من النساء السودانيات القويات والشجاعات - باباً جديداً للبلد.

لقد حان الوقت الآن لتشكيل حكومة تمثيلية شاملة للجميع. إن هذا هو وقت بناء سلام شامل ومستدام. وهذه فرصة لدعم أولئك المهمشين ومساعدة أولئك الذين عانوا في سبيل تحقيق العدالة.

وإحدى هذه الفرص المحددة هي تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. لقد انقضت ستة أشهر منذ توقيع هذا الاتفاق التاريخي بين الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون وجماعات المتمردين. ومع ذلك، لم يشهد الشعب السوداني التزام الأطراف الموقعة ومشاركتها اللازمة لإحراز تقدم. وحان الوقت لكي يتخذ السودان خطوات أساسية ليوضح أنه ملتزم بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد.

وينبغي للسودان أن يستكمل تشكيل مجلس تشريعي انتقالي شامل للجميع، تشغل النساء نسبة 40 في المائة على الأقل من مقاعده. وينبغي له أن يُنشئ قوات الأمن اللازمة في دارفور وأن يُنفذ الترتيب الأمني لاتفاق جوبا للسلام في المنطقتين. وينبغي أن يرسي سيادة القانون وغيرها من آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الخاصة للجرائم المرتكبة في دارفور. وينبغي أن يضع الصيغة النهائية لآليات رصد وتقييم اتفاق جوبا للسلام. وفي هذه اللحظة الانتقالية، يجب على حكومة السودان أن تتحمل الآن المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين. إن لدى السودان خطة شاملة لحماية جميع المدنيين في البلد. لكن الخطة هي مجرد ورقة. وهي ليست مفيدة أو جيدة إلا إذا تم سنها بقانون.

إن الهجوم المروع الذي وقع في غرب دارفور في كانون الثاني/يناير هو تذكير مأساوي بالتهديدات المستمرة التي يواجهها المدنيون في السودان. وأفادت الأنباء أن الهجوم أسفر عن مصرع 163 شخصاً

وتشــريد 000 50 آخرين. ويجب على الحكومة أن تفعل المزيد لضـــمان أن تؤدي خطتها للحماية إلى منع العنف في المستقبل ومساءلة مرتكبي هذا الهجوم الرهيب.

ونشجع بقوة السلطات على الصعيد الوطني على التنسيق مع السلطات المحلية والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي لها أن تنسـق بشـكل خاص لبناء القدرات ودعم تنفيذ خطة حماية المدنيين. ونشـعر بالاسـتياء لأن السـودان لم يوقع بعد على اتفاق مركز البعثة، وهو وثيقة أساسية لضمان سلامة موظفي البعثة المتكاملة.

وعلاوة على ذلك، فإن أفرقة الرصـــد المتنقلة ونظم الإنذار المبكر والوســاطة المحلية في الأزمات آليات أسـاسـية لحماية المدنيين. فهي تعزز حقوق الإنسـان وتكفل المراقبة والمسـاءلة على نحو مناسـب فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة. ويجب على الحكومة أن تعمل مع البعثة المتكاملة بغية إنشـاء هذه الآليات في أقرب وقت ممكن.

كما تشـعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء تعرض موقع سـابق لأحد أفرقة العملية المختلطة للنهب في 17 شـباط/فبراير، وقد سـمعتم ذلك من أعضـاء المجلس الآخرين أيضـاً. وندعو السـلطات السـودانية إلى محاسبة الجناة وتعزيز الأمن لمنع نهب مواقع الأفرقة المتبقية بمجرد تسليمها.

أخيراً، نشـعر بقلق عميق إزاء تصـاعد التوترات بين السـودان وإثيوبيا حول حدودهما، بما في ذلك الخطابات العدائية الأخيرة ونشر قوات إضافية في محيط منطقة الفشقة. وقد شهدنا مناوشات متكررة أسفرت عن تشريد السكان ووقوع خسائر بشرية، ومخاطر سوء التقدير مرتفعة. ولذلك، ندعو كلا الجانبين إلى زيادة الاتصالات المباشرة لمنع أي تصعيد عسكري آخر والالتزام بالدخول في مناقشات دون شروط مسبقة.

إن الولايات المتحدة مســـتعدة للعمل مع الشـــركاء في المنطقة لدعم الجهود الرامية إلى تخفيف التصعيد وإيجاد حلول. ونحن نقف إلى جانب شعب السودان. وسنواصل العمل عن كثب معه ومع المجتمع الدولي للمساعدة في تهيئة المستقبل الذي يستحقه والذي ينعم فيه بالسلام والازدهار.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام أتول كهاري والممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس والسيدة خلود خير على بياناتهم.

وأرحب بممثل السودان في جلستنا اليوم.

ترحب فييت نام بالتطورات الإيجابية المستمرة في السودان في الأشهر القليلة الماضية. ونشيد بجهود حكومة السودان في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في البلد، وكذلك في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونشيد بجهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجنوب السودان وغيرهم من الشركاء الدوليين في تيسير عملية السلام في السودان. وفي ضوء التطورات الأخيرة، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية:

أولاً، من الضروري المضي قدماً في العملية الانتقالية بما يتماشى مع اتفاق جوبا للسلام. وندعو إلى تعيين حكام الولايات بسرعة لضمان فعالية أداء الحكومة على المستويات المحلية. ونأمل أن تتمكن الأطراف السودانية من مواصلة حل خلافاتها وتيسير تنفيذ ما تبقى من أحكام اتفاق السلام.

وعلاوة على ذلك، نحث الجماعات المسلحة المتبقية في دارفور على الانضمام إلى مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة وفرص الحوار، بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة.

ونرحب بالجهود الأولية التي بذلتها البعثة المتكاملة لمساعدة العملية الانتقالية، بالتعاون الوثيق مع حكومة السودان. ونأمل أن تصل البعثة قريباً إلى قدرتها التشغيلية الكاملة. كما نؤكد من جديد دعمنا القوي لدور المرأة ومشاركتها النشطة في جميع مراحل الفترة الانتقالية وما بعدها.

ثانياً، نحيط علماً على نحو إيجابي بأن الحالة الأمنية في دارفور أصبحت أكثر استقراراً. ونثني على التزام حكومة السودان بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، وكذلك آلية التنسيق الثلاثية لضمان الخفض التدريجي السلس للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

غير أن أعمال العنف القبلي والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة في دارفور، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/199)، لا تزال مستمرة، مما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين ونزوح عدد آخر. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز قدرة الحكومة على حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء وبمساعدة من تلك المنظمات والدول.

وفي حين ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة في التصدي للحوادث الأخيرة، من الحيوي أيضاً أن تواصل الحكومة إيجاد حلول شاملة ومستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للمسائل الأمنية في دارفور. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ تدابير لتعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف القبائل والمجتمعات المحلية.

وعلاوة على ذلك، ندعو الحكومة إلى ضـــمان الانســـحاب الآمن والمنظم لأفراد العملية المختلطة وأصولها، بما يتماشى مع القرار 2559 (2020).

ثالثاً، من المهم مواصـلة التصـدي للتحديات الاقتصـادية والإنسـانية الحرجة في السـودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصـــل دعم الحكومة الســـودانية في جهودها الرامية إلى التصـــدي لجائحة كوفيد-19، فضـلاً عن التحديات الاجتماعية والاقتصـادية الراهنة. وفي هذا الصـدد، ندعو إلى زيادة تيسـير وصـول البلد إلى المؤسـسـات المالية الدولية. وكما يشـير الأمين العام في تقريره، فإن تخفيف عبء الديون عن السـودان وتمكينه من الحصول على قروض خارجية يعتبران مدخلاً للانتعاش الاقتصادي.

في الختام، تؤكد فييت نام من جديد التزامنا الثابت بدعم الســـودان في هذا الفصـــل الانتقالي نحو تحقيق السلام والأمن والازدهار على المدى الطويل.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بدايةً اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة على تعيينكم ممثلة دائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وعلى رئاسة بلدكم لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس الحالي. ونتطلع إلى العمل معكم في القضايا المتصلة بالسودان في مجلس الأمن خلال الفترة المقبلة. كما أود أن أعرب عن تقديري لجهود سعادة الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

وأودُّ أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وكذلك للسيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، على الإحاطتين اللتين قدماهما اليوم.

تواصل الحكومة الانتقالية في السودان تنفيذ سياساتها الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي وسيادة حكم القانون وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، تعمل الحكومة على معالجة التشوهات الهيكلية الموروثة في بنية الاقتصاد السوداني. تستهدف مجمل هذه البرامج والسياسات بناء سودان آمن مستقر ينعم فيه الجميع بالسلام والرخاء، ويتمتع فيه المواطنون بالحرية والعدالة، على النحو الذي عبّرت عنه وأقرّته شعارات ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة في السودان.

ومن أجل تحقيق تلك الغايات، تعمل الحكومة الانتقالية خلال هذه المرحلة المهمة من تطور البلد السياسي والدستوري والاقتصادي والاجتماعي على حشد كل الجهود الوطنية وإشراكها في إعداد سياسات شاملة تتوافق مع طبيعة ومتطلبات وطموحات المرحلة، ذلك من أجل تجاوز عثرات العقود السابقة وإرساء أسس الدولة التنموية الديمقراطية التي تجعل الإنسان مركزاً لاهتمامها وتوطد لأركان العدالة الاجتماعية والسلام الشامل.

لقد شهدت الأسابيع الماضية في السودان جهوداً كبيرة من أجل إكمال هياكل السلطة الانتقالية في البلد، حيث تم إعادة تشكيل مجلسي السيادة والوزراء ليضما ممثلين عن حركات الكفاح المسلّح التي وقعت على اتفاق جوبا للسلام. وتعمل الحكومة على التعاون الوثيق مع جميع أطراف الاتفاق من أجل إنفاذِهِ على الوجه الذي يحقق الاستقرار والسلام الشامل المستدام. وقد أعلن السيد رئيس الوزراء عن عزم الحكومة على استكمال مشوار السلام عبر مواصلة الحوار مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة السيد عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة السيد عبد الواحد نور بلا سقوفات إلا المصلحة الوطنية. ونشير في هذا الصدد إلى أن لقاءً مهماً جمع السيد رئيس مجلس السيادة السواني، السيد عبد الفتاح البرهان، مع عبد العزيز الحلو بجوبا في الأسبوع الماضي من أجل تلك الغاية.

وفي الأثناء، تستمر جهود حكومة بلدي مع جميع مكونات السلطة الانتقالية من أجل استكمال هياكل الحكم، حيث جرى تكوين مجلس شركاء الفترة الانتقالية وهو إطار تنسيقي يضم مجلس السيادة ومجلس الوزراء والشركاء من القوى السياسية وحركات الكفاح المسلح، تعزيزاً للتعاون والشراكة بين مختلف تلك المكوّنات لتنفيذ برنامج الحكومة الانتقالية. وتجري المشاورات حالياً من أجل الإعلان في الفترة المقبلة

عن المفوضيات وتشكيل المجلس التشريعي ليكون ممثلاً لكل قطاعات وفئات الشعب السوداني، ليضطلع بمهامه التشريعية والرقابية المُوجِهة لمسار الفترة الانتقالية.

لقد خلّفت عقود من سوء الإدارة والحكم ظروفاً اقتصادية قاسية في السودان. فضلاً عن ذلك، تسببت جائحة فيروس كورونا في تفاقم التحديات الاقتصادية التي يمر بها البلد. وتبذل الحكومة جهودها الرامية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث عمدت إلى رفع الدعم عن بعض السلع وتحرير سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية لاجتذاب مدخرات المغتربين وتوفير النقد الأجنبي بالمصارف ومحاربة تجارة العملة خارج الأطر المصرفية.

لا شك أن هذه الإصلاحات الاقتصادية قد أثرت على الشرائح الضعيفة في المجتمع، ولمعالجة ذلك قامت الحكومة الانتقالية بتدشين برنامج "ثمرات"، الذي يهدف إلى توفير مظلة حماية اجتماعية عبر دعم الفقراء، وذلك بمساعدة ودعم من الشركاء الإقليميين والدوليين.

إن المعالجات التي تقوم بها الحكومة الانتقالية لمخاطبة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد السوداني تتطلب تضافر الجهود مع المجتمع الدولي حتى يتسنى للسودان الاستفادة من مؤسسات التمويل الدولية. وفي هذا الخصوص، ندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في إعفاء ديون السودان من خلال الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدفق رؤوس الأموال إلى السودان بغرض الاستثمار وتقديم الدعم التنموي. ويُنتظر من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تلعب دوراً مهماً في هذا الصدد.

وفيما يتصل بحماية المدنيين وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، تواصل الحكومة الانتقالية جهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وتعزيز أطر حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق العدالة. في هذا السياق، واتساقاً مع آليات ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، فقد تم إنشاء الآلية الوطنية لحقوق الإنسان التي تشمل عضويتها جميع الأطراف الوطنية ذات الصلة بحماية وتعزيز وترقية حقوق الإنسان في البلد. وفي هذا الإطار أيضاً، ومن أجل تحقيق العدالة لضحايا حرب دارفور يقوم وفد من المحكمة الجنائية الدولية بزيارة للسودان في الوقت الحالي، حيث تبحث الزيارة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة في شباط/فبراير الماضي لتعزيز التعاون بين السودان والمحكمة، ووضع الترتيبات لزيارة ثانية ستقوم بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى السودان في شهر نيسان/أبريل المقبل.

كذلك صادق السودان في الأيام الماضية على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. إن المصادقة على هاتين الاتفاقيتين تشكل نقلة إيجابية كبيرة في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، وذلك من خلال وضع وتعزيز الأطر والآليات القانونية التي تجرم هذه الممارسات وتضع أشد العقوبات على مرتكبيها. كما تؤكد المصادقة على الاتفاقيتين حرص السودان على الإيفاء بالتزاماته الدولية وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي وكافة الشركاء من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

منذ تولي الحكومة الانتقالية للسلطة في السودان التزمت بانتهاج سياسة خارجية قوامها الاحترام المتبادل والتعاون، وهدفها المركزي تحقيق المصلحة العليا للسودان وإعلاء قيم حسن الجوار والتعاون

الإقليمي، متأسياً في ذلك بمبادئ ثورته السلمية ووثيقته الدستورية. وقد كان من أبرز التحديات الموروثة من العهد السابق قضية وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب. ولذلك مثّل رفع اسم السودان من تلك القائمة وما تلا ذلك من قرارات إنجازاً جاء بعد جهود جماعية لكل مكونات الحكومة الانتقالية والشعب والأصدقاء الدوليين؛ وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الواقع الجديد بعد رفع اسم السودان من تلك القائمة وإعادة البلد إلى المجتمع الدولي سيفتح آفاقاً سياسية واقتصادية ودبلوماسية واسعة، تمكِّن السودان من لعب دوره المرتجى في الإقليم.

أرجو أن أشير إلى أن ما يحدث في المنطقة الشرقية المتاخمة لحدودنا مع إثيوبيا هو إعادة انفتاح وانتشار للقوات المسلحة السودانية داخل أراضيها، ولم ولن تتعدى القوات السودانية الحدود الدولية أو تعتدي على الجارة إثيوبيا. ويحرص السودان دوماً على أن يضع في اعتباره العلاقات الأزلية والخاصة بين الشعبين السوداني والإثيوبي. ومن هذا المنطلق، يستضيف السودان عشرات الآلاف من اللاجئين الإثيوبيين الذين وصلوا للسودان منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حيث اتخذت الحكومة العديد من التدابير والإجراءات استجابةً لهذا الوضع الإنساني، إذ فتح السودان حدوده دون شروط وتم تشكيل لجنة طوارئ وطنية رفيعة المستوى للاستجابة لأزمة اللاجئين الإثيوبيين، كما قدمت الحكومة المساعدات الإنسانية العاجلة في مجالات الإيواء والغذاء والصحة ومياه الشرب في معسكرات أقيمت خصيصاً لاستضافتهم. وسهّلت الحكومة زيارة السيد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، إلى معسكرات اللاجئين في شرق السودان، حيث عبر عن امتنانه وتقديره للدور الكبير الذي ظل يلعبه السودان في استضافة اللاجئين عبر التاريخ وكذلك للشعب السوداني حفاوة الاستقبال والترحاب.

يؤكد السودان استعداده للتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي جاءت في قرار مجلس الأمن 2524 (2020)، والمتعلقة بدعم التحول السياسي والعمل نحو الحكم الديمقراطي وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان والمساعدة الفنيّة في عمليات الانتخابات وصنع الدستور، بالإضافة للمساعدة في تحقيق وبناء السلام الشامل وحشد الموارد الإنمائية والاقتصادية لتنفيذ هذه الأهداف. كما نؤكد أيضاً تعاوننا الكامل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل ضمان استكمال الخفض التدريجي المنظم والآمن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال خروجها وتصفيتها. ويجدر بالذكر أن السيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، كان قد أنهى زيارة ناجحة للسودان خلال الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٢١، حيث التقى خلالها بالسيد رئيس المجلس السيادي والسيد رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والداخلية. وقام في ختام زيارته بالتوقيع إنابةً عن الأمم المتحدة على الاتفاق الإطاري الذي ينظم عملية خروج وتصفية العملية المختلطة في السودان. ونشير إلى أن الحكومة عازمة على المواصلة في تحسين الأوضاع الأمنية بدارفور عبر تطبيق اتفاق جوبا للسلام وجمع السلاح غير المرخص به وتحقيق العدالة والمحاسبة وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين بمشاركة أطراف اتفاق جوبا للسلام وإلحاق حركة عبد الواحد بالعملية السلمية.

إن دارفور تمر اليوم بانتقال مهم من حفظ السلام إلى بناء السلام، وهو انتقال نتطلع فيه إلى دعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة الانتقالية من أجل إشاعة الأمن والسلم والاستقرار المستدام في المنطقة.